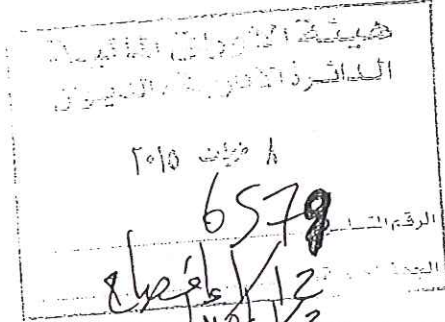


للاطلاع
مراجعة
السيد عبد الكريم
6/8 على

التاريخ: 2015/06/07

الرقم: 2015 / 5065 /SH



معالي السيد محمد صالح الحوراني الأكرم
هيئة الأوراق المالية

تحية واحترام،

أرجو أن أرفق لمعاليتكم طيه محاضر اجتماعي الهيئة العامة العادي وغير العادي وموافقة عطفية مراقب عام الشركات على زيادة رأسمال البنك من (181.500.000) مليون دينار/سهم ليصبح (200,000,000) مليون دينار/سهم وذلك من رصيد الأرباح المدورة والبالغة (44,157,258) وتشكل ما نسبته (10.19%) من رأس المال المصرح به والمكتتب والمدفوع وذلك وفقاً لأحكام قانون الشركات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،



المرفات:

- موافقة البنك المركزي الأردني.
- موافقة وزير الصناعة والتجارة والتموين.
- محاضر اجتماعي الهيئة العامة العادي وغير العادي المصادق عليهما.
- عقد التأسيس والنظام الاساسي المعدلين والمصادق عليهما.

Handwritten signature and stamp.



٢٩٨٠

الرقم: م ش/١/٢٩١

التاريخ: ٢٠١٥/٦/٧

السادة شركة بنك المال الأردني م.ع.م
عمان - الأردن

تحية وتقدير،،،

إشارة إلى قرار الهيئة العامة لشركتكم باجتماعها غير العادي والمنعقد بتاريخ (٢٠١٥/٥/٦) المتضمن زيادة رأس مال الشركة.

أرجو أن اعلمكم بموافقة وزير الصناعة والتجارة والتموين بتاريخ (٢٠١٥/٥/٢٧) على:-

- المصادقة على توصية مجلس الادارة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق رسملة ما مقداره (١٨,٥) مليون دينار أردني من رصيد الأرباح المدروة والبالغة (٤٤,١٥٧,٢٥٨) دينار أردني وتشكل ما نسبته (١٠,١٩%) من رأس المال المصرح به والمكتتب والمدفوع وتوزيعها كأسهم مجانية على المساهمين ليصبح رأس المال المصرح به والمكتتب والمدفوع (٢٠٠) مليون دينار أردني.

وقد استكملت اجراءات زيادة رأس مال الشركة المصرح به لدينا بتاريخ (٢٠١٥/٦/٧).

واقبلوا فائق الاحترام،،،

قائم بأعمال مراقب عام الشركات

نضال/المصدر

نسخة/السادة هيئة الأوراق المالية.

نسخة/السادة مركز ايداع الاوراق المالية.

نسخة/السادة بورصة عمان.



بنك المال الأردني
شركة مساهمة عامة محدودة
محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي السابع عشر
المنعقد يوم الأربعاء الموافق 2015/05/06

عملاً بأحكام المادة (172) من قانون الشركات الأردني عقدت الهيئة العامة لشركة بنك المال الأردني المساهمة العامة الاجتماع غير العادي السابع عشر وذلك في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق 2015/05/06 في مبنى جمعية البنوك، برئاسة معالي السيد باسم السالم رئيس مجلس إدارة البنك وحضور كل من:

السيد محمد عطا المفلح	مندوب مراقب عام الشركات
السيد مروان سعيد	مندوب البنك المركزي
السيد محمد الكركي	ممثّل مدقق الحسابات (إرنست ويونغ)

وقد تفضل مندوب مراقب عام الشركات بالإعلان عن قانونية الاجتماع وذلك بعد الاطلاع على إجراءات دعوة السادة المساهمين والنشر بوسائل الاعلام المختلفة واكتمال نصاب الحضور بنسبة (85.785%) من رأسمال الشركة المدفوع والبالغ (181,500,000) سهم/دينار وذلك بحضور (111) مساهم من أصل (2128) مساهم يحملون (82,167,438) سهماً/دينار بالأصالة و (73,532,899) سهماً/دينار بالوكالة أي ما مجموعه (155,700,337) سهماً/دينار كما حضر الاجتماع (8) أعضاء من أصل إحدى عشر عضواً من مجلس إدارة البنك.

وعليه واستناداً لأحكام المادة (183) من قانون الشركات يعتبر هذا الاجتماع وكل ما يصدر عنه من قرارات ملزماً للسادة أعضاء الهيئة العامة الحاضرين وغير الحاضرين.

طلب مندوب مراقب عام الشركات من رئيس الاجتماع تعيين كاتب للجلسة ومراقبين لفرز الأصوات، حيث قام رئيس الاجتماع بتعيين الأستاذة عروبة قرايعين كاتبة للجلسة وكل من الدكتور عبدالله المالكى والمهندس سعد ابو جابر مراقبين لفرز الأصوات.

طلب السيد الرئيس من الهيئة العامة الموافقة على ما يلي:

- 1- المصادقة على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأسمال الشركة عن طريق رسملة ما مقداره (18,500,000) دينار أردني (ثمانية عشر مليون وخمسمائة ألف دينار أردني) من رصيد الأرباح المدورة والبالغة (44,157,258) دينار أردني وتشكل ما نسبته (10.19%) من رأس المال المصرح والمكتتب به والمدفوع وتوزيعها كأسهم مجانية على المساهمين ليصبح رأس المال المصرح والمكتتب به والمدفوع (200,000,000) دينار أردني (مائتي مليون دينار أردني).

2- تعديل المادة (4) من عقد التأسيس والمادة (8) من النظام الأساسي لتصبح على النحو التالي:
"يتكون رأسمال الشركة المصرح به (200,000,000) دينار أردني (مائتي مليون دينار أردني)، والمكتتب به (200,000,000) دينار أردني (مائتي مليون دينار أردني)، مقسمة إلى (200,000,000) مائتي مليون دينار أردني / سهم قيمة السهم الواحد دينار أردني واحد."

3- زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة إلى (13) عضواً بدلاً من (11) عضواً وانتخاب الأعضاء التالية
أسماءهم لملء المقاعد الجديدة:
- السيد عمر أكرم عمران البيطار.
- الفاضلة ريم هيثم جميل القسوس.

وتبقى تشكيلة المجلس السابقة كما هي دون أي تعديل.

4- تعديل المادة (8) من عقد التأسيس والمادة (19) من النظام الأساسي لتصبح على النحو التالي:
"يتولى إدارة البنك وتصريف أمورها مجلس إدارة مكون من ثلاثة عشر (13) عضواً يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة حسب أحكام نظام الشركة الأساسي".

5- تفويض مجلس الإدارة باستكمال كافة الإجراءات المتعلقة بذلك وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي بما يتفق وأحكام قانون الشركات وهيئة الأوراق المالية.

وقد صادقت ووافقت الهيئة العامة على كل ما تم ذكره أعلاه.

وفي نهاية الاجتماع شكر السيد الرئيس السادة المساهمين على الحضور وعلى الثقة التي أولوها لمجلس إدارة البنك متمنياً للجميع التوفيق.

رئيس مجلس الإدارة

باسم خليل السالم

مندوب مراقب عام الشركات

محمد عطا المفلح

كاتب الجلسة

عروبة قرايعين



بنك المال الأردني

شركة مساهمة عامة محدودة

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي التاسع عشر

المنعقد يوم الأربعاء الموافق 2015/05/06

عملاً بأحكام المادة (169) من قانون الشركات الأردني عقدت الهيئة العامة لشركة بنك المال الأردني المساهمة العامة الاجتماع العادي التاسع عشر وذلك في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الأربعاء 2015/05/06 في مبنى جمعية البنوك، برئاسة معالي السيد باسم السالم رئيس مجلس إدارة البنك وحضور كل من:

السيد محمد عطا المفلح	مندوب مراقب عام الشركات
السيد مروان سعيد	مندوب البنك المركزي
السيد محمد الكركي	ممثل مدقق الحسابات (إرنست ويونغ)

رحب السيد رئيس مجلس الإدارة بالسادة الحضور أعضاء الهيئة العامة وممثلي كل من مراقب عام الشركات، والبنك المركزي، ومدققي الحسابات، ثم أعطى الكلمة لمندوب مراقب عام الشركات لإعلان النصاب القانوني للاجتماع.

وقد تفضل مندوب مراقب عام الشركات بالإعلان عن قانونية الاجتماع وذلك بعد الاطلاع على إجراءات دعوة السادة المساهمين والنشر بوسائل الإعلام المختلفة واكتمال نصاب الحضور بنسبة (85.785%) من رأسمال الشركة المدفوع والبالغ (181,500,000) سهم/دينار وذلك بحضور (111) مساهم من أصل (2128) مساهم يحملون (82,167,438) سهماً/دينار بالأصالة و (73,532,899) سهماً/دينار بالوكالة أي ما مجموعه (155,700,337) سهماً/دينار كما حضر الاجتماع (8) أعضاء من أصل إحدى عشر عضواً من مجلس إدارة البنك.

وعليه واستناداً لأحكام المادة (183) من قانون الشركات يعتبر هذا الاجتماع وكل ما يصدر عنه من قرارات ملزماً للسادة أعضاء الهيئة العامة الحاضرين وغير الحاضرين.

طلب مندوب مراقب عام الشركات من رئيس الاجتماع تعيين كاتب للجلسة ومراقبين لفرز الأصوات، حيث قام رئيس الاجتماع بتعيين الأستاذة عروبة قرايعين كاتبة للجلسة وكل من السيد سعد ابو جابر والهندس عمر أبو وشاح مراقبين لفرز الأصوات.

طلب رئيس الجلسة البدء بجدول الأعمال حسب ما هو مقرر.

أولاً: تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السابع عشر الذي عُقد بتاريخ 2014/3/24

تم تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابع عشر الذي عُقد بتاريخ 2014/3/24 من قبل الأستاذة عروبة قرايين ثم المصادقة عليه من قبل الهيئة العامة على ما ورد فيه.

ثانياً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31 والخطّة المستقبلية والمصادقة عليهما

تقدم رئيس مجلس الإدارة باقتراح دمج هذا البند مع البند الرابع وقد أقرت الهيئة العامة ذلك بالإجماع.

ثالثاً: الاستماع إلى تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية لعام 2014

قام السيد محمد الكركي مندوباً عن مكتب (إرنست ويونغ) بتلاوة تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية لعام 2014.

رابعاً: مناقشة الميزانية العامة والحسابات الختامية للبنك للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31

فتح رئيس الجلسة باب المناقشة للبندين الثاني والرابع من جدول الأعمال وهما مناقشة الميزانية وتقرير مجلس الإدارة. وقبل البدء بالنقاش قدم معالي رئيس مجلس الإدارة إيجازاً حول الوضع في كل من كابيتال بنك وشركائه التابعة بشكل عام ووضع المصرف الأهلي العراقي بشكل خاص. وقد أبدى أنه على الرغم من كثرة التحديات التي يواجهها العراق إلا أننا نرى في هذا البلد مقومات للنمو كبيرة. وتبين المؤشرات الاقتصادية ذلك وخصوصاً موضوع إنتاج النفط في العراق حيث ارتفع الإنتاج بشكل ملحوظ في الربع الأول من هذا العام الأمر الذي يحفز على استقطاب الاستثمارات المختلفة في العراق. كما أشار إلى أن وجود استثمار كابيتال بنك في العراق من خلال امتلاكه الحصة الأكبر في المصرف الأهلي العراقي يؤكد إيمان البنك ومجلس الإدارة في وجود فرص نمو وإعادة في العراق. ومن جهة أخرى فقد أكد على أن وجود كابيتال بنك في الأردن وفي بيئته الآمنة وفي ظل القيادة الحكيمة لجلالة الملك عبد الله الثاني القائمة على الاعتدال والوسطية والمواطنة الصالحة، والأمن والاستقرار، يخلق مزيجاً فريداً بين النمو في العراق والاستقرار الموجود في الأردن.

03 JUN 2015

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

ثم أفاد بأن نتائج البنك للعام 2014 كانت مبشرة، إذ بلغت نسبة صافي نمو الفوائد والعمولات أكثر من 20% عن العام 2013، كما بلغت نسبة نمو إجمالي الدخل حوالي 16% عن العام المنصرم، وأضاف أن ربح البنك قد بلغ حوالي 50 مليون دينار أردني قبل الضريبة بالرغم من ارتفاع المخصصات بحوالي 6.7 مليون دينار أردني تقريباً. أما بالنسبة إلى التسهيلات فقد ارتفعت بحوالي 118 مليون دينار أردني أي بزيادة بلغت حوالي 17% عن العام 2013، كما زادت قاعدة الودائع بحوالي 94 مليون دينار أردني. أما بالنسبة إلى المؤشرات المالية فقد كانت نسبة كفاية رأس المال والديون الغير عاملة ونسبة السيولة أفضل من عام 2013.

وفي النهاية تقدم الرئيس بالشكر لمساهمي البنك لدعمهم المستمر ولعملاء البنك الكرام على ثقتهم ومساندتهم المتواصلة للبنك، وإلى موظفي البنك على اختلاف مواقعهم سواء في الأردن أو العراق لعملهم الجاد والقيام بواجباتهم ومسؤولياتهم. مؤكداً حرص البنك على المضي قدماً في مسيرة النجاح والإنجاز في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني.

وبعد الانتهاء من إلقاء كلمته قام معالي رئيس مجلس الإدارة بفتح باب النقاش للسادة المساهمين، وقد أجاب معالي الرئيس والسيد المدير العام على استفسارات السادة المساهمين على النحو الآتي:

السيد عزمي زوربا عن رضاه حول النتائج المالية للبنك للعام 2014، وقد استفسر حول ما يلي:

1. زيادة المصاريف: بين السيد زوربا أن المصاريف قد ارتفعت مقارنة عن العام الماضي، إذ بلغت الزيادة حوالي مليون ونصف المليون تقريباً، حيث من الملاحظ ارتفاع المصاريف التالية:

- ارتفاع إيجارات وخدمات المباني بحوالي نصف مليون،
- زيادة مصروف الإعلانات بحوالي مليون و100 ألف دينار تقريباً.
- استبعاد أصول ثابتة بحوالي 224 ألف دينار، كما لوحظ أن مخصص تدني التسهيلات قد تضاعف 7 مرات، مما يستدعي التوضيح. كما أشار إلى أن مخصص الاحتياطي الاختياري هزيل جداً حيث بلغ 9 آلاف دينار، وفي ضوء ذلك من الممكن التفكير بعدم الاحتفاظ به.

03 JUN 2015
صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

2. المزايا والمكافآت الخاصة برئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا: فقد أشار إلى أنه يتوجب إعادة النظر فيها، في مقابل الزيادة في توزيع الأرباح على السادة المساهمين من 6% إلى 10%.

وقد أجاب رئيس مجلس الإدارة بالآتي:

- بالنسبة لزيادة المصاريف فإن السبب يعود إلى سياسة البنك بالتوسع بمنتجات معينة والتي سوف يتم ملاحظة نتائجها في القريب العاجل، و السبب الثاني يعود إلى زيادة عدد الموظفين حيث أن كابيتال بنك واقعا يقوم بإدارة بنكين أحدهما في الأردن والآخر في العراق. مما يحتم على البنك ان يوفر لموظفيه المتدربين على اختلاف مواقعهم للعمل في المصرف العيش الكريم والأمن لهم. كما أكد للمساهمين أنه وحال عودة الهدوء والأمن في القريب إلى العراق سوف تنخفض هذه المصاريف.
- أما بالنسبة لمصاريف الإعلانات: فقد بين أن البنك يعمل بموجب خطة تسويق معينة ولها موازنة خاصة بها وذلك من اجل تطوير قدرة البنك على تقديم ما هو افضل للعملاء ولتتمكن من منافسة باقي البنوك وتحسين أدائه المالي من حيث الأرباح ونسبة كفاية رأس المال و نسبة الديون المتعثرة.
- أما بخصوص المخصص الاحتياطي الاختياري: فإنه سوف يتم دراسة المقترح الذي تفضل به المساهم الكريم.
- أما بخصوص المزايا والمكافآت للإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة: فقد بين ان المزايا الممنوحة لم يطرأ عليها أي زيادة سواء لرئيس مجلس الإدارة أو لأي فرد من الإدارة العليا، سوى المكافآت التي ارتأى مجلس الإدارة منحها السنة الماضية لرئيس مجلس الإدارة والإدارة العليا على جهودهم خلال الأربع سنوات الماضية.
- وفيما يتعلق بتوزيع الأرباح: فقد أشار الرئيس أن مجلس الإدارة اتخذ قراراً بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 10%، وأسهم مجانية بنسبة 8.8%، إلا أن البنك المركزي لدى مراجعته البيانات المالية الخاصة في البنك فقد ارتأى أن يتم توزيع 6% فقط كأرباح نقدية وللبنك حرية تحديد توزيعات الأسهم. وعليه فقد قرر مجلس الإدارة بتوزيع أسهم مجانية ليصبح رأسمال البنك 200 مليون دينار وتوزيع 6% كأرباح نقدية وحسب موافقة البنك المركزي الاردني.

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

03 JUN 2015

lll. 9/

ورداً على موضوع الإيجارات ومخصص التسهيلات فأجاب السيد المدير العام بالآتي:

- إن ارتفاع مصاريف الإيجارات يعود إلى قيام البنك بفتح فروع جديدة في العراق في كل من البصرة وأم القصر وبغداد، وأما بخصوص نفقات الإعلانات فقد شملت كل من فروع الأردن والعراق. كما وأشار إلى أن نسبة إجمالي المصروفات (من غير المخصصات) إلى إجمالي الدخل لكابيتال بنك بلغت نسبة 37% مقارنة مع القطاع المصرفي والذي بلغ ما نسبته 45%. في حين بلغت مصاريف الموظفين لإجمالي الدخل 17% مقارنة مع القطاع المصرفي والذي تبلغ نسبته حوالي 24%.

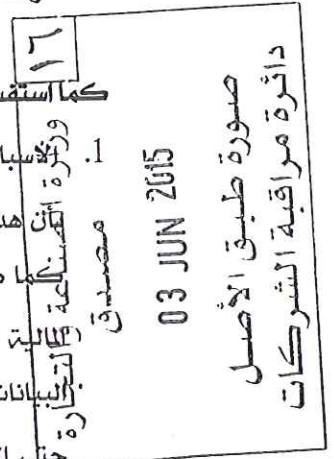
- أما بالنسبة للأصول المستملكة فإن لدى البنك مخصص تدني على هذه الأصول وصل إلى 240 ألف دينار أردني في عام 2014، وقد أشار إلى أن مخصص التسهيلات الوارد في الميزانية هو على مستوى موحد أي يشمل الأردن والعراق.

واقترح المساهم باسل الخولي أن نكتفي بتلاوة قرارات محضر اجتماع الهيئة العامة للعام الماضي، على أن يتم نشر المحضر كاملاً على موقع هيئة الأوراق المالية لهذا العام، حيث أنه لم يتم نشر محضر العام السابق.

كما استفسر عن عدة أمور، وهي كالآتي:

1. الأسباب حول تحفظ البنك المركزي وتخوفه من توزيع 10% أرباح نقدية على المساهمين، علماً بأن هذا أدى إلى تدني سعر سهم بنك المال في السوق ليصل إلى 1.5 دينار، مما أضر بالمساهمين. كما طلب توضيح الأسباب التي أدت إلى عدم نشر البيانات المالية حسب تعليمات هيئة الأوراق المالية قبل 2015/3/30. علماً بأن البيانات الأولية التي نُشرت في 2015/2/5 لم تتغير عن البيانات المنشورة في التقرير السنوي. كما سأل عن أسباب تأخر البنك بنشر البيانات للربع الأول حتى الآن، وقد تجاوز المهلة المسموح بنشرها وهي 2015/4/30 مما ينعكس سلباً على وضع البنك في السوق.

2. السبب وراء التذبذب الحاصل في أرباح البنك خلال عام 2014، حيث كانت الأمور في الربع الأول جيدة ثم حصل تراجعاً واضحاً في الربع الثاني، ثم كان هناك تراجعاً أكثر في الربع الثالث، وتم تعديل الوضع في الربع الرابع.



3. أسباب انخفاض القوى الربحية للبنك (نسبة الفوائد على معدل الموجودات) حيث شكلت ما نسبته 2.7% مقارنة مع البنوك في الأردن والتي بلغت نسبته 4.5%، بالإضافة إلى السبب وراء ان نسبة إجمالي دخل الفوائد والعمولات لا تزيد عن 80%.

4. بالنسبة لجودة المحفظة الائتمانية، فقد بين انه في آخر خمس سنوات تم اقتطاع حوالي 71 مليون دينار من أرباح البنك . وفي الوقت نفسه تم شطب ديون بقيمة 71 مليون دينار. وقد استفسر فيما اذا كان هناك ضمانات لهذه الديون؟ والسبب وراء ضخامة هذا المبلغ.

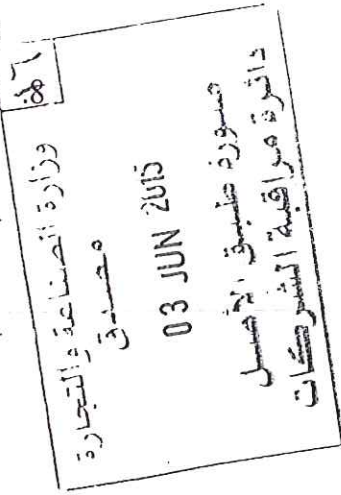
5. ما هو وضع مديونية شركة عين الغد، وحسين كبة، وقيمة المديونية، والضمانات، وحجم المخصصات المقتطعة، وما هي قيمة المخصصات الواجب اقتطاعها مستقبلاً.

6. أثر نتائج قضية مجموعة الأفق على البنك.

7. أسباب تدني قيمة العقارات المستملكة بـ 4 ملايين دينار، في حين أن قيمة العقارات في الأردن قد ارتفعت.

8. وضع الشركات التابعة:

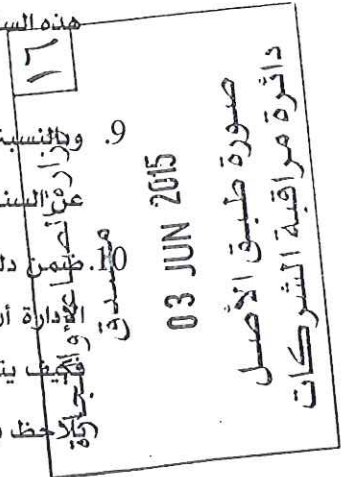
- ما هي النتائج المالية لشركة المال للاستثمار والوساطة المالية؟ فالقوائم المالية الموحدة لا تظهر حصة الشركات التابعة من الأرباح والمصاريف وعدد الموظفين؟
- ما هو عدد الأسهم التي يملكها البنك في المصرف الأهلي العراقي؟ وما هي تكلفتها الإجمالية على البنك؟ وكم تبلغ قيمتها السوقية الآن في السوق العراقي؟ وما هو العائد الحقيقي الذي تم جنيه من الاستثمار في العراق؟
- بحسب قائمة الدخل الموحد هناك ربح صافي للمساهمين تبلغ 33.5 مليون دينار، ما هي ربح المصرف الأهلي العراقي علماً بأن هناك معلومات تشير إلى ان ربح المصرف الاهلي العراقي في هذا العام بلغت 7.3 مليون فقط مقابل 9 مليون في العام الماضي، والعائد على سهمه قد بلغ 5%، والعائد على حقوق مساهميه بلغ 4.4% فقط. فما جدوى الاستثمار فيه؟
- كما أن رأسمال المصرف بلغ 156 مليون دينار أردني، حيث يملك بنك المال حوالي 62% أي حوالي 96 مليون دينار، وهو ما يشكل أكثر من نصف رأسمال البنك. فهل تسمح تعليمات البنك المركزي الأردني بأن يمتلك بنك أردني أكثر من 10% في رأسمال شركة مستقلة.



علماً بأن القوائم المالية تُظهر شهرة بحوالي 4 مليون دينار نتيجة تملك المصرف الأهلي العراقي، ويبين التقرير بأننا لن نخفض هذه القيمة لأن خصم التدفقات النقدية يُظهر العائد على حقوق المساهمين 15%، بينما الأرقام تُظهر بأن العائد على حقوق المساهمين لا يصل إلى 15%؟

في العام الماضي تم بيع نسبة 18.5% من حصة بنك المال في المصرف الأهلي العراقي لمستثمرين؛ 10% لبنك القاهرة عمان، و5% لشركة الاتصالات الفلسطينية، و3.5% لمجموعة الفرسان، وتم تحقيق ربح بلغ 5 مليون دينار. فكيف بلغ عدد الأسهم التي تم بيعها؟ وما هو سعر السهم عند البيع؟ وما هو سعر السهم اليوم في السوق العراقي؟ وهل هؤلاء الشركاء الاستراتيجيين مساهمين فقط؟ أم سيكونون أعضاء في مجلس الإدارة؟ كما استفسر حول الربح الذي تم الحصول عليه السنة الماضية حيث أشار إلى أنه قد بلغ حوالي 5 مليون دينار، وثبّن التقارير بأن هناك خسارة بلغت 650 ألف دينار ناتجة عن بيع جزء من استثمارات شركة تابعة، وضمن بند الإيرادات الأخرى هناك رسوم عمولات ناتجة عن بيع أسهم المصرف الأهلي العراقي بلغت حوالي 1.4 مليون دينار، فهل تم بيع أسهم أخرى هذه السنة أم لا؟

9. وبالنسبة للمزايا ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، تضاعفت نسبة بدل التنقلات عن السنة الماضية من 137 ألف إلى 282 ألف دينار، ما سبب ذلك؟
10. ضمن دليل الحاكمية المؤسسية، يُذكر بأن من المتطلبات الواجب توفرها في عضو مجلس الإدارة أن لا يتقاضى من البنك أي راتب أو مبلغ مالي باستثناء بدل عضويته في المجلس، فكيف يتقاضى رئيس مجلس الإدارة رواتب ومكافآت والأصل أنه عضو غير تنفيذي؟ كما لاحظ بأن رواتب ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة تضاعفت من 610 آلاف دينار عام 2013 إلى مليون و200 ألف دينار عام 2014، فهل تضاعفت أرباح البنك لتتضاعف هذه المزايا؟ فمجموع ما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية حوالي 4.7 مليون دينار وتشكل حوالي 43% مما سيوزع على المساهمين.



اجاب معالي رئيس مجلس الإدارة على أهم استفسارات السيد باسل الخولي، فيما اجاب لاحقاً السيد المدير العام على باقي الاستفسارات:

- بين السيد رئيس المجلس أنه قد تم الإفصاح عن إجابات عدد كبير من الأسئلة التي طرحت من السيد الخولي وحسب الأصول ولدى حصول الحدث وخصوصاً فيما يتعلق ببيع جزء من حصة كابيتال بنك في المصرف الأهلي العراقي لكل من بنك القاهرة عمان، والاتصالات الفلسطينية، ومجموعة فرسان، أو فيما يتعلق بسعر البيع، وقد تم نشر كل ذلك أيضاً في الصحافة والإعلام وتم عكس أثر كل ذلك على البيانات المالية لعام 2013.

- أما بخصوص البيانات المالية: فقد أوضح بأنها من تاريخ نشرها إلى تاريخ الموافقة عليها من قبل البنك المركزي لم يتم إجراء أي تعديل عليها عدا تغيير نسبة توزيع الأرباح النقدية لتصبح 6% والسبب في ذلك يعود إلى وجود تحفظ لدى البنك المركزي الأردني بخصوص الوضع الأمني في العراق والاستثمار الكبير للبنك هناك، وكان رأيه بعدم التوسع بتوزيع الأرباح وإنما التركيز على بناء قاعدة رأسمال متينة والحفاظ على نسبة كفاية رأسمال تبلغ 14% لفروع الأردن كنوع من التحوط. وقد أفاد أن السبب وراء التأخير في نشر البيانات المالية يعود إلى تأخر البنك في الحصول على موافقة البنك المركزي على البيانات المالية.

- أما بخصوص السبب وراء حصول بعض التذبذب في الأرباح يعود إلى قيام البنك بالتعامل مع بعض التحديات التي فرضت عليه في السنوات الماضية، بالإضافة إلى أن دخول السوق العراقي وقلّة السيولة بسبب الأوضاع الأمنية وقرارات الحكومة العراقية وإيقاف عملية فتح الاعتمادات للتجارة هناك قد خلق هذا التذبذب. وعلى الرغم من جميع هذه التحديات إلا أن السوق العراقي يبقى واعداً وفيه فرص كبيرة. كما أضاف أن كابيتال بنك هو البنك الأردني الوحيد الذي يملك بنكاً محلياً في العراق، وهناك فرص للعمل وخصوصاً مع شركات في قطاع النفط Oil & Gas التي تعمل في الجنوب كما وتمكن كابيتال بنك من بناء علاقة مع سيتي بنك (CITIBANK) من خلال المصرف الأهلي العراقي، إذ بدأ قبل سنتين بـ 3 مليون دولار في سوق الحوالات معه، وقد تجاوزت 50 مليون دولار الشهر الماضي. وقد أضاف إلى أن ما يمر به العراق هو مرحلة مؤقتة سوف تنجلي وسوف يعطي هذا الاستثمار نتائجها المنشودة.

وقد أضاف أن كابيتال بنك سوف يستمر في بناء قاعدة في العراق من خلال المصرف الأهلي العراقي وفروعه في البصرة، وأم القصر والنجف، وكربلاء وبغداد، والمنصور، وأربيل والسليمانية ومن خلال التركيز على بناء قاعدة زبائن متينة وذلك كله من خلال جهود الموظفين في كابيتال بنك والمصرف الأهلي العراقي.

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

03 JUN 2015

- أما بخصوص قضية الأفق فإنه قد تم استملاك نادي ديونز كنتيجةً للدعوى والتي انتهت وتم عكس نتائجها على البيانات المالية للسنة الماضية إذ تم أخذ مخصص 5 مليون دينار، وقد تم رد هذا المخصص كأرباح في عام 2013. حيث لم يكن لها أي أثر على بيانات عام 2014. أما عقار ديونز فإن البنك قد أخذ مخصص حسب توجيهات البنك المركزي الأردني.

- أما بالنسبة لمديونية كل من شركة عين الغد ومديونية حسين كبة، فقد أشار إلى أنه تم تحصيل ما يمكن تحصيله من تلك المديونيات، حيث بين أنه تم استملاك منزل حسين كبة في العام الماضي علماً بأن البنك قد تمكن من إخلاء المنزل من قاطنيه. إلا أنه وحسب التعليمات فإنه سيبقى مسجل باسم البنك حتى شهر تموز من عام 2015. ثم أضاف بأنه في مرحلة من المراحل بلغت مديونية حسين كبة حوالي 35 مليون دينار منها 11 مليون دينار دون ضمانات، وقد استطاع البنك بمساعدة إدارة الشؤون القانونية من حجز مصنع لشركة مملوكة من قبله وقد قام بالمباشرة بالتنفيذ عليها، وأكد أن الجهود تنصب على الانتهاء من هذا الموضوع قبل نهاية العام الحالي.

وفي مداخلته لمساهمة استفسرت حول الدور الذي لعبه البنك المركزي في موضوع حسين كبة وفي

حماية البنك منه؟

وقد أجاب رئيس مجلس الإدارة أن حسين كبة كان رئيساً لمجلس إدارة البنك في تلك الفترة، وعندما تبين للبنك المركزي سوء تصرفه، قام بإلغاء خدماته وفصله من مجلس إدارة البنك وتجميد مديونياته وتم تشكيل لجنة إدارة مؤقتة مكونة من الشريف فارس شرف رئيس الوحدة الاستثمارية في مؤسسة الضمان الاجتماعي في ذلك الوقت والسيد زياد غنما مدير دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي والسيد المدير العام هيثم قمحية لإدارة شؤون البنك. وقد اتخذ البنك المركزي الأردني بحرصه الجهود إجراءات سريعة بحقه وقد تم حماية البنك من قبلهم علماً بأنه لم يستلم إدارة البنك سوى ستة أشهر فقط. كما أشار إلى أن دائرة مكافحة الفساد كان لها دوراً في هذه القضية.

أما الأمور المالية فقد أجاب السيد المدير العام على المساهم باسأل الخولي كالآتي:

- بالنسبة لصافي الفوائد فقد بين أنها أقل من المتوسط في القطاع المصرفي، وأن البنك بصدد زيادتها، فقد بلغت في العام الماضي 2.7% والآن هي بازدياد إذ بلغت 3%، أي بنسبة نمو 30% ولا تزال أقل من المتوسط العام في القطاع المصرفي بسبب طبيعة عمل البنك في مجال العمليات وإدارة المحافظ وغيره. وقد أكد أنه يوجد هناك خطط مستقبلية بأن يتم الوصول إلى متوسط القطاع المصرفي في هذا الأمر.

03 JUN 2015

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

- أما بالنسبة لشطب الديون محاسبياً، فإن المستشار القانوني للبنك لا يزال يطالب بتحصيلها وما زال يقوم بمتابعتها في المحاكم.
- أما نتائج شركة المال للوساطة لعام 2014 فبلغت حوالي 1.5 مليون دينار، وهي أفضل من العام الماضي.
- بلغت حصة البنك في المصرف الأهلي العراقي قبل عملية البيع 80%. أما الآن فقد بلغت 62% بعد تنفيذ عملية بيع جزء من الحصة لبنك القاهرة عمان حيث بلغت حوالي 10%، وشركة الاتصالات الفلسطينية بلغت 5%، وصندوق فرسان للاستثمار بلغ 3.5% من رأسمال البنك على سعر 1.336 دينار عراقي للسهم يشتمل على رسوم وعمولات البيع. وقد كانت تعليمات البنك المركزي العراقي والتي قضت بأن يتم رفع رأسمال البنوك التجارية إلى 250 مليار دينار عراقي السبب الرئيسي لهذه الصفقة.

وأكد رئيس مجلس الإدارة أن بنك القاهرة والآخرين قاموا بتلبية كابيتال بنك لمتطلبات زيادة رأسمال المصرف الأهلي العراقي على السعر الذي ذكره المدير العام ولم يقوموا بأي دراسة Due Diligence للمصرف الأهلي العراقي في ذلك الوقت إلا أنهم قاموا بتلك الدراسة في مرحلة لاحقة حيث عقدوا مع شركة PWC للقيام بهذه المهمة، وكانت نتيجة تلك الدراسة أنه تم الاتفاق معهم على قيمة شرائية بلغت 1.26 دينار عراقي للسهم، أقل من المتفق عليه بـ 650 ألف دينار أردني بعد الضريبة. أما عن مشاركتهم في مجلس الإدارة فإن بنك القاهرة عمان يقوم بالتعاون مع كابيتال بنك في منح سقوف لعمل المصرف الأهلي العراقي. وقد اشار الى وجود لجنة مشتركة لإدارة المصرف الأهلي العراقي فيها تواجد لمجموعة فرسان.

وتعقيباً على ما ذكر بخصوص نسبة التملك المسموح بها للبنك في القوانين أجاب السيد المدير العام بأن تعليمات البنك المركزي تسمح بأن يملك البنك اقل من 10% او 50% فأكثر من الشركات التابعة.

أما بخصوص بدل حضور أعضاء مجلس الإدارة فقد اوضح ان البديل هو عبارة عن بدل يتقاضاه عضو مجلس الإدارة عن حضوره جلسات المجلس بالإضافة إلى لجانه (اللجنة التنفيذية، ولجنة التدقيق والامثال، ولجنة المخاطر، ولجنة الحاكمية، ولجنة الترشيحات والمكافآت).

دائرة مراقبة الشركات
صورة طبق الأصل
03 JUN 2016

وكانت للمساهم باسل الخولي مداخلته بأن هناك مبالغة في الأرقام والمكافآت ويرجى إعادة النظر فيها.

وقد استفسر أحد المساهمين عن القيمة السوقية لممتلكات حسين كبة.

فأجاب معالي رئيس مجلس الإدارة أنه قد تم تخمين أرض المصنع من قبل المحكمة بواسطة لجنة مكونة من خمسة خبراء بقيمة 11 مليون دينار. وفي جميع الأحوال فإنه باستطاعة البنك استملاكه بنصف تلك القيمة حسب أحكام قانون التنفيذ في حال عدم دخول أي طرف في المزاد، والعمل جارٍ في استعادة حقوق البنك وفي اتخاذ كافة الإجراءات القانونية حسب الأصول.

كما استفسر الدكتور عبد الله المالكي حول:

- استراتيجية البنك تجاه العراق وفيما إذا كان للظروف الأمنية أي تغيير في توجه البنك هناك .
- عدم وصول دعوات اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين. وحول مسؤولية البريد الأردني عن ذلك وقد طلب من مندوب مراقب الشركات إثارة هذا الأمر ومحاولة إيجاد آلية أخرى لتوزيع هذه الدعوات.

بيّن رئيس مجلس الإدارة ضرورة إيجاد آلية أخرى لتوزيع الدعوات كونها تأخذ جهد كبير لتوزيعها ناهيك عن الصعوبات التي يواجهها البنك في العناوين وغيره من تحديات أخرى. أما بخصوص استراتيجية البنك في العراق، فقد بيّن رئيس مجلس الإدارة أن الفرص في السوق العراقي وحجم الاستثمارات المختلفة هناك وفي منطقة الجنوب كبير جدا حيث يتواجد حاليا الكثير من الشركات للعمل في العراق من كافة البلدان . ويرغب البنك بأن يكون له تواجد في السوق العراقي لخدمة هذه الاستثمارات الواعدة . وأكد أنه بالرغم من قيام البنك بالاستثمار في العراقي إلا أنه يأخذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية مصالحه وعدم تعرضه لأي مخاطر بحيث يحرص على إبقاء حجم استثماراته ككابيتال بنك بالحد الأدنى بحيث يركز في عمله على الحوالات والاعتمادات وخطابات ضمان والعمل مع شركات كبرى وبنوك عالمية مثل علاقة البنك مع (CITIBANK) كما ويقوم البنك بالإشراف على عدة مشاريع استثمارية. وقد أكد أن البنك سوف يحرص على تواجده في العراق بحكمة وحرص لخدمة كافة الشركات على اختلافها والتي من ضمنها الشركات الأردنية.

ورداً على استفسار أحد المساهمين حول البيانات المالية المنشورة في التقرير السنوي بخصوص 554 مليون دينار الموجودات المالية بالكلفة المطفأة في صفحة 72، بينما صفحة 51 تبين شراء موجودات مالية بالكلفة المطفأة ضمن التدفقات النقدية بلغت 207 مليون دينار، واستحقاق موجودات مالية بالكلفة المطفأة 157 مليون دينار، وهناك فروقات ترجمة النقد لدى المصرف الأهلي العراقي.

03 JUN 2015
صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

ثم بالعودة إلى قائمة الدخل الموحدة صفحة 58 تبين أن الإيرادات للاستثمارات في السندات متدنية جداً.

أجاب السيد المدير العام:

إن معظم السندات هي سندات خزينة أردنية ومن المعروف أن أسعار السندات انخفضت بحوالي (100) نقطة خلال العام الماضي فعلى سبيل المثال أصبح سعر سندات الخزينة اليوم التي تستحق بعد 5 سنوات 4.5% فيما وصلت إلى 8.5% قبل حوالي سنتين علماً بأن رصيد المحفظة والبالغ 554 مليون دينار هو رصيد كما في نهاية العام في حين أن الرقم الظاهر ضمن التدفقات النقدية هو الحركة على هذه السندات.

وأضاف رئيس إدارة الرقابة المالية السيد أيمن أبو دهيم:

بأن هناك فوائد تحققت خلال سنة 2014 بقيمة 41 مليون دينار، فجانبا الموجودات هو سندات الخزينة، أما الفائدة فتدخل ضمن الفوائد الدائنة. وبالنظر إلى الإيضاح 32 في صفحة 85 يلاحظ أن الإيراد المتأتي من موجودات مالية بالكلفة المطفاة على شكل فائدة بقيمة 41 مليون دينار أردني وهو العائد على 500 مليون. وخلال العام هناك حركات شراء وعمليات استحقاق.

مع ضرورة الإشارة إلى أن التوظيف ضمن سندات الخزينة هو خيار لكافة البنوك لاستغلال أية فوائد على السيولة لدى البنك.

وهنا قام مندوب مراقب الشركات السيد محمد المفلح بالطلب من الهيئة العامة إذا لم يكن هناك أية استفسارات أخرى التصويت على البندين الثاني والرابع والمتعلقان بالميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الإدارة، وقد تم طرح ذلك على الهيئة العامة، وعليه قامت الهيئة العامة بالمصادقة بالإجماع على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الإدارة لعام 2014 والخطة المستقبلية لعام 2015 بما في ذلك اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة (6%) بما مجموعه (10,890,000) دينار أردني (عشرة ملايين وثمانمائة وتسعون ألف دينار أردني).

مصدق
03 JUN 2015
صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

خامساً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة:

قررت الهيئة العامة بالإجماع الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2014 وذلك وفقاً لأحكام القانون.

سادساً: انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2015 وتحديد أتعابهم:

اقترح السيد الرئيس انتخاب السادة (إرنست ويونغ) كمدين للبنك لعام 2015، وحيث أنه لم يتم ترشيح أي مدققي حسابات آخرين فقد تم تزكية السادة (إرنست ويونغ) ووافق الحضور بالتصويت على انتخابهم، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

سابعاً: بحث أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها على جدول الأعمال وفق أحكام القانون:
لم تتم إضافة أي أمور أخرى من قبل الهيئة العامة على جدول الأعمال.

وفي نهاية الاجتماع شكر السيد رئيس مجلس الإدارة السادة المساهمين على الحضور وعلى الثقة التي أولوها لمجلس إدارة البنك متمنياً للجميع التوفيق .

رئيس مجلس الإدارة
باسم خليل السالم

مندوب مراقب عام الشركات

محمد عطا الفلاح

كاتب الجلسة

مروية قرايعين

